*مذكرة إخبارية حول:*

 *الوضعية الاقتصادية الوطنية لسنة 2020*

*وآفاق تطورها خلال سنة 2021:*

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2021، في سياق غير مسبوق يتميز بالأزمة الصحية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم والتي خلفت عواقب وخيمة أكثر حدة من التداعيات السلبية للأزمة المالية.

سيسجل النشاط الاقتصادي العالمي سنة 2020 ركودا حادا، قدر ب %-4,9 ، نتيجة تداعيات التدابير الصارمة لمواجهة الوباء. ومن المرتقب أن يعرف الاقتصاد العالمي سنة 2021 انتعاشا في نموه بوتيرة%5,4 ، مستفيدا من التحفيزات المالية المهمة ومواصلة نهج السياسة النقدية المرنة.

كما ستتأثر التجارة العالمية لتسجل سنة 2020 انكماشا ب %11,9، قبل انتعاشها المرتقب سنة 2021 ب %8. وبالمثل، ستتراجع أسعار النفط لتصل إلى36,18 دولارا للبرميل ثم إلى37,45 دولارا للبرميل سنة 2021 عوض61,4 دولارا سنة 2019.

وستؤثر هذه الآفاق الاقتصادية العالمية غير الملائمة بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني، عبر تداعيات الأزمة على اقتصاديات أهم شركائنا الأوروبيين. وبالتالي، ستفرز هذه الوضعية انخفاضا تاريخيا للطلب العالمي الموجه نحو المغرب قدر ب %16,2، قبل أن ينتعش سنة 2021 بوتيرة %12,2.

في هذا السياق، سيعرف الاقتصاد الوطني سنة 2020 ركودا هو الأول من نوعه منذ أكثر من عقدين من الزمن، نتيجة التأثير المزدوج للجفاف الذي تعرفه بلادنا وتفشي الوباء. وسيفرز القطاع الأولي انخفاضا في قيمته المضافة ب%5,7 سنة 2020، بعدما تراجع ب%4,6 سنة 2019.

من جهتها، ستعرف الأنشطة غير الفلاحية تباطؤا ملحوظا، لتسجل انخفاضا بحوالي%5,3 سنة 2020 عوض ارتفاع ب%3,7 سنة 2019. على مستوى القطاع الثانوي، فإنه سيسجل انخفاضا ب%6,9 سنة 2020 عوض زيادة ب %3,6 . باستثناء أنشطة الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية وقطاع المعادن، ستفرز القيم المضافة لفروع أنشطة القطاع الثانوي، انخفاضات في نموها.

وبالمثل، ستفرز أنشطة القطاع الثالثي انخفاضا في قيمتها المضافة ب%4,5 بعد ارتفاع ب%3,8 سنة 2019. ويعد القطاع السياحي الأكثر تضرراً بالوباء، نتيجة تأثره بشدة بتدابير إغلاق الحدود، حيث سيواجه خلال هذه السنة صعوبات كبيرة لتسجل أنشطته معدل نمو سالب قدر ب %57 عوض ارتفاع ب %3,7 خلال السنة الماضية. ولارتباطه الكبير بأنشطة القطاع السياحي سيتأثر قطاع النقل سلبا بقرارات إغلاق الحدود الوطنية وتعليق أنشطة النقل الجوي والبحري.

وهكذا، سيسجل حجم الناتج الداخلي الإجمالي، وبناء على الانخفاض المرتقب للضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات ب%9 ، معدل نمو سالب ب%5,8 خلال سنة 2020 عوض زيادة ب%2,5 المسجلة سنة 2019. وبخصوص تطور الأسعار الداخلية، سيؤدي انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الطاقية وللمواد الأولية الأخرى، مصحوبا بتباطؤ الطلب، إلى انخفاض المستوى العام للأسعار إلى حوالي %-0,4 عوض ارتفاع ب %1,3 المسجلة سنة 2019.

في هذا السياق الذي يشهد تدهورا للنمو الاقتصادي الوطني، وبناء على فرضية استمرار المنحى التنازلي لمعدل النشاط، سيعرف معدل البطالة على المستوى الوطني ارتفاعا بحوالي %14,8 ، أي بزيادة5,6 نقطة مقارنة بمستواه المسجل سنة 2019.

في ظل هذه الظروف، سيعرف حجم الطلب الداخلي انخفاضا ب 4%، حيث سيسجل مساهمة سالبة في النمو ب-4,4 نقط عوض مساهمة موجبة ب 1,9 نقطة سنة 2019. بالموازاة مع ذلك، سيفرز صافي الطلب الخارجي مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب -1,4 نقطة عوض مساهمة موجبة ب0,6 نقطة سنة 2019.

وفيما يتعلق بتمويل الاقتصاد، سينخفض الادخار الداخلي إلى حوالي%19,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 عوض%23,3 سنة 2019. وبالموازاة مع ذلك، ستواصل المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم تراجعاتها، لتسجل سنة 2020 انخفاضا ب %-4,6 بعد %-1,5 سنة 2019 و %-16,9 سنة 2018. وبناء على هذه التطورات سيتقلص معدل الادخار الوطني ليبلغ فقط %23,7 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %27,8 سنة 2019. وأخذا بعين الاعتبار الانخفاض المرتقب لمستوى الاستثمار إلى %30,6 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 عوض 32,2% المسجلة سنة 2019، ستتفاقم الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني لتصل سنة 2020 إلى %6,9 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %4,4 خلال السنة الماضية.

على مستوى المالية العمومية، ستؤدي تداعيات وباء كوفيد-19 وتعليق النشاط الاقتصادي الوطني خلال فترة الحجر الصحي إلى تأثيرات سلبية على ميزانية الدولة لسنة 2020. وستؤثر التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة الأزمة الصحية بشكل كبير على المداخيل الجبائية. وبناء على تطور النفقات العمومية، سيتفاقم عجز الميزانية سنة 2020، ليصل إلى حوالي%7,4 من الناتج الداخلي الإجمالي، متجاوزا بشكل كبير مستوى المعدل السنوي المسجل خلال الفترة 2011-2013 والمحدد في %6,1 من الناتج الداخلي الإجمالي.

ولتغطية هذه الحاجيات، سيقوم المغرب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي متجاوزا بذلك سقف التمويلات الخارجية المحددة في القانون المالي لسنة 2020 في حدود 31 مليار درهم. وهكذا، ستؤدي هذه الظروف إلى ارتفاع معدل الدين الإجمالي للخزينة إلى %74,4 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020. وبناء على مستوى الدين الخارجي المضمون، سيصل الدين العمومي الإجمالي إلى حوالي%92  من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بارتفاع بحوالي 12 نقط مقارنة بالسنة الماضية.

ومن جهته، سيتأثر السوق النقدي بتداعيات انخفاض التدفقات المالية الصافية. في ظل هذه الظروف، سيتقلص الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 2020 ليستقر في حدود 212 مليار درهم (دون احتساب الخط الائتماني للسيولة ب 3 مليار دولار من صندوق النقد الدولي). وبناء على تحسن القروض على الاقتصاد بحوالي%4,9 نتيجة التدابير المتخذة من طرف البنك المركزي، ستعرف الكتلة النقدية زيادة طفيفة بحوالي %1,6 سنة 2020 عوض %3,8 سنة 2019.

ترتكز الآفاق الاقتصادية الوطنية لسنة 2021 على فرضية توقف انتشار وباء "كوفيد-19" بنهاية دجنبر 2020 وعلى سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2020-2021. كما تعتمد هذه التوقعات على التطورات الجديدة للمحيط الدولي، خاصة تطور أسعار المواد الأولية والطلب العالمي الموجه نحو المغرب.

بناء على هذه الفرضيات، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي زيادة تقدر ب%9,1 سنة 2021 عوض انخفاض ب %5,7 سنة 2020.

وستسجل الانشطة غير الفلاحية وتيرة نمو معتدلة ب%3,6 سنة 2021 عوض انخفاض ب5,3 % سنة 2020، خاصة نتيجة ضعف نمو قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية.

بناء على التطور المرتقب في الضرائب والرسوم الصافية من الإعانات ب%4,9 عوض انخفاض ب 9% سنة 2020، يتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الإجمالي نموا بمعدل%4,4 سنة 2021 بعد الركود المتوقع ب%5,8 سنة 2020. وعلى المستوى الإسمي، سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي زيادة ب %5,6 ، الشيء الذي سيؤدي إلى ارتفاع طفيف لمعدل التضخم المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي ب%1,2 .

سيتعزز النمو الاقتصادي سنة 2021 بانتعاش الطلب الداخلي، الذي سيساهم في النمو بحوالي 4,8 نقط، في حين سيسجل الطلب الخارجي مساهمة سالبة ب -0,4 نقطة بعد-1,4 نقطة سنة 2020.

يرتكز تطور المالية العمومية سنة 2021 على فرضية ارتفاع النفقات العمومية نتيجة برامج العمل والتدابير الضرورية للنهوض بالنشاط الاقتصادي الوطني الذي سيؤدي بدوره إلى تحسن المداخيل الجبائية. في ظل هذه الظروف، سيتراجع عجز الميزانية ليستقر في حدود %5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021 عوض %7,2 المتوقعة سنة 2020. ولتغطية هذه الحاجيات التمويلية، سيقوم المغرب باللجوء مرة أخرى إلى الأسواق العالمية. وهكذا، سيبقى معدل الدين الإجمالي للخزينة في مستويات عالية، ليناهز حوالي%72,3 من الناتج الداخلي الإجمالي. وبناء على تطور الدين المضمون، سينخفض الدين العمومي الإجمالي إلى حوالي%89,9 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 92% سنة 2020.

فيما يتعلق بالسوق النقدي، ستنتقل التدابير المرنة للسياسة النقدية المتخذة خلال شهر يونيو من سنة 2020 إلى الاقتصاد الوطني عبر تأثيرها في معدلات الفائدة وتوقعات الفاعلين الاقتصاديين. وستؤدي هذه التطورات مصحوبة بآفاق التحسن المرتقب للأنشطة الاقتصادية سنة 2021، إلى تحفيز القروض البنكية، وبالتالي، تحسن الكتلة النقدية ب 4,9% عوض 1,6% سنة 2020.